

الاتفاق الخاص بالمحيطات

محيطات سليمة
تحقق الرخاء

مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة





بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة

محيطات العالم هي المدخل إلى مقومات استمرار الحياة على هذا الكوكب. إذ يمر عبرها ٩٠ في المائة من التجارة العالمية. وهي التي تربط بين الناس والأسواق وسبل العيش. ونظرا لقدرتها على مد هذه الجسور. يجب أن تبذل جميع أمم العالم قصارى جهودها لفتحها أمام الأنشطة البحرية للبشرية جمعاء لتحضنها في كنف الأمان. وبما يكفل استدامتها.

وهي توفر مجموعة من المنافع المفيدة في تحقيق رفاه الإنسان ورخائه في مجالات كإنتاج الغذاء. وخلق فرص العمل. والحد من ارتفاع الحرارة. وعزل الكربون. وتدوير المغذيات. والموائل. والتنوع البيولوجي. والسياحة. وتوليد الطاقة. ومنافع أخرى. غير أن البشر أجهدوها كثيرا في الآونة الأخيرة. فأخفوا بها أضرارا لا صلاح بعدها نتيجة الصيد الجائر. وأثر تغير المناخ فيها وارتفاع نسبة الحموضة في مياهها (جراء امتصاص انبعاثات الكربون). وتزايد تلوثها. وعدم استدامة تنمية المناطق الساحلية. والآثار غير المرغوب فيها الناشئة عن استخراج مواردها. وهو ما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي ونقص وفرة الأنواع فيها. وفقدان الموائل قدرتها على أداء وظائفها الإيكولوجية.

ولا بد لنا من وقف هذه الاتجاهات بتسخير الثروات الهائلة التي تزخر بها المحيطات لإقامة مجتمع يستخدم مواردها بحكمة وتقل فيه احتمالات التعرض للمخاطر المتصلة بها. ولا بد لنا من أن ننظر إليها نظرة أكثر إيجابية. وأن نرسي فهما جديدا لقدراتها. ولا بد لنا من إقامة شراكات جديدة. والحرص في أن معا على تعزيز الشراكات الرئيسية القائمة. وإيجاد السبل التي تكفل تقاسم ثروتها بما يعود بالنفع علينا جميعا.

وهذا الاتفاق الخاص بالمحيطات. إنما هو مبادرة لوضع رؤية لمنظومة الأمم المتحدة تتسم بقدرتها على استباق الأحداث تساعدها على إنجاز مهامها بمزيد من الفعالية وعلى نحو أكثر انساقا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو ٢٠٠٠ المعنونة "المستقبل الذي نريده". ويهدف الاتفاق إلى إيجاد أرضية تعاون مشتركة بين أصحاب المصلحة جميعهم لتسريع وتيرة التقدم صوب بلوغ الهدف المدرج تحت شعار "محيطات سليمة تحقق الرخاء". فمن الأهمية بمكان التصدي لمشاكل تردي سلامة المحيطات وإنتاجيتها. إضافة إلى ضعف إدارتها. وسيرد الاتفاق باستراتيجيات عملية على الأمد القصير والمتوسطة والطويلة لزيادة التنسيق فيما بين القطاعات والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل الغاية من ذلك في التصدي للآثار المتركمة عن الأنشطة القطاعية في البيئة البحرية بعدة طرق كالأخذ في هذا المجال بنظم إيكولوجية وأخرى خوطوية.

ويستند الاتفاق الخاص بالمحيطات إلى مجموعة من الأنشطة التي تضطلع بها حاليا مؤسسات من منظومة الأمم المتحدة. وسوف يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقيات والصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة. ويشجعها على الانضمام إليها.

ويسترشد الاتفاق بالفكرة الشاملة الداعية إلى وضع ترتيبات تكفل استخدام محيطات العالم وإدارتها وحفظها على نحو مستدام. وفيما يلي الأسس التي يقوم عليها الاتفاق:

- المعارف العلمية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. حيثما كان هناك توازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:
- التسليم الكامل بضرورة أن يكون هناك في جميع أنحاء العالم تواصل بين اليابسة والمحيطات:
- التصدي للأسباب التي تترك آثارا غير مرغوبة في رفاه الناس وفي المحيطات نتيجة استخدامهم للمحيطات:
- الحد من احتمالات تعرض المجتمعات الساحلية لكوارث متصلة بالمحيطات. وبخاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. والبلدان والمناطق المنخفضة.

ويهدف الاتفاق إلى تعبئة وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم لما تتكفل به الحكومات من أعمال في مجال حماية المحيطات واستعادة سلامتها وإنتاجيتها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. وإلى تشجيع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. والعلماء. والقطاع الخاص والصناعة على المشاركة في تذليل التحديات القائمة في هذا الصدد.

وكننت قد أعلنت في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢. عن بدء خطة عمل مدتها خمس سنوات للاستفادة إلى أقصى حد من الفرص السانحة لبناء المستقبل الذي نريده لأنفسنا. أي مستقبل أكثر عدلا لعالم أكثر أمانا وأمانا يمتلك مزيدا من مقومات الاستمرار. وستكون هذه الخطة مقدمة خطوات قادمة طويلة الأجل على درب أعمال هذا الاتفاق.

وقد أعادت الحكومات تأكيد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لحماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية ومواردها الحية وإدارتها على نحو مستدام. حيث أكدت ذلك أول الأمر في جدول أعمال القرن ٢١. ثم في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وفي إعلان الألفية والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠. وأخيرا لا أخرا. في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠). وكان مؤتمر ريو + ٢٠ فرصة لتبني هذه الالتزامات بشكل جماعي. ولا بد الآن من ترجمة باب المحيطات والبحار من وثيقة ريو + ٢٠ إلى خطة عمل تتضمن أهدافا/نتائج متوقعة ومعايير وجداول زمنية محددة.



هدف واحد من ثلاثة مقاصد

المحيطات

سأشجع الدول الأعضاء، والقطاع الخاص والمجتمع المدني على أن تقطع على نفسها، على سبيل الأولوية وفي نطاق خطوط الأساس المناسبة التزامات على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الفردي بأن تعيد للمحيطات نظمها السليمة والمنتجة والقادرة على التكيف بما يكفل رفاه الإنسان ورخائه. ولبلوغ الهدف المدرج تحت شعار "محيطات سليمة تحقّق الرخاء"، لا بد لنا من العمل من أجل إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لحماية موارد المحيطات، واستخدامها بمزيد من الكفاءة، مع ضمان استخدام جميع أصحاب المصلحة للموارد الطبيعية وحفظها على نحو مستدام، ولا بد، قبل بلوغ هذا الهدف، من تحقيق المقاصد المترابطة الثلاثة التالية:

1. حماية الناس وتحسين سلامة المحيطات من خلال ما يلي:

- الحد من احتمالات تعرض الناس لأثار تدهور المحيطات والأخطار الطبيعية، بما في ذلك الأثار الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، وتدهور البيئة جراء الأنشطة البشرية، وبخاصة في الجانب المتعلق بالمصادر المحتمل أن يكسب منها سكان المناطق الساحلية موارد عيشهم؛
- تطوير سبل ووسائل التكيف مع آثار تغير المناخ، بما في ذلك الأثار الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر؛
- التشجيع على زيادة الأخذ بالإدارة المستدامة للمناطق الساحلية؛
- الحد من الملوثات الناجمة عن الأنشطة البحرية والبرية، بما في ذلك أنشطة استخراج الغاز والنفط، والملوثات الناجمة عن الحطام البحري، والمواد والمغذيات الضارة التي تنتقل إلى محيطات العالم عن طريق مياه الصرف الصحي والصرف الصناعي والزراعي؛
- الحد من الصيد الجائر وإزالة ممارسات الصيد المدمرة؛
- التشجيع على خضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- تعزيز تنفيذ الصكوك الحالية.

ومن الأهمية بمكان القيام في هذا الصدد بما يلي:

- (أ) تحديد المناطق والبلدان الأكثر عرضة للأخطار المتصلة بالبحار (بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر) ووضع خطط للحد منها والتكيف معها؛
- (ب) تجهيز جميع المناطق المعرضة للأخطار بنظم للإنذار المبكر بظاهرة تسونامي وبالظواهر الشديدة الأخرى؛
- (ج) التوصل بحلول عام ٢٠٢٥، إلى قيام جميع البلدان بتحديد غايات وطنية في المجالات المتعلقة بالمغذيات والحطام البحري ومياه الصرف الصحي، وذلك في ضوء ما يتيسر جميعه من بيانات علمية في هذا الشأن.

2. حماية بيئة المحيطات ومواردها الطبيعية واستعادة الخدمات

المتصلة بإنتاجها الغذائي وبسبل عيشها كاملة من خلال ما يلي:

- إعادة بناء الأرصد السمكية المستنزفة التي تتعرض لاستغلال مفرط، واستعادتها بعدة طرق منها تشجيع الدول على استئناف بذل جهودها لكفالة ألا تتعرض الأنواع المهددة بالانقراض للاستغلال المفرط، ولممارسات الصيد المدمرة في المستقبل على أن تؤخذ في الحسبان الأثار التي تترتب على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛
- المحافظة على الموائل البحرية الهامة واستعادتها لأغراض امتصاص الكربون وتخزينه؛
- حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي وحمايته؛
- وقف انتشار الأنواع الغريبة الغازية؛
- تعزيز تنفيذ الصكوك والتدابير الحالية.

في هذا الصدد، سأعمل مع جميع الدول الأعضاء للتشجيع على بلوغ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وذلك لضمان ما يلي:

- (أ) **التوصل بحلول عام ٢٠٢٠**، إلى حفظ ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المناطق البحرية والساحلية، وبخاصة المناطق البالغة الأهمية بالنسبة للخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وذلك من خلال الإدارة الفعالة والمنصفة للنظم الإيكولوجية النموذجية والمترابطة وترابطاً جيداً في المناطق المحمية وغير ذلك من التدابير الفعالة، لحفظها ضمن المناطق الطبيعية والبحرية الأوسع نطاقاً؛
- (ب) **التقليل إلى أقصى حد بحلول عام ٢٠١٥** من الإجهاد الذي خدته الأنشطة البشرية في الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الهشة الأخرى المتأثرة بتغير المناخ أو بارتفاع نسبة الحموضة في مياه المحيطات، حفاظاً على سلامتها وقدرتها على أداء وظائفها.

وسأدعم الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تحقيق الأهداف المتفق على بلوغها في عام ٢٠١٥ في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ أو من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى المستويات التي يمكنها إنتاج أقصى عائد مستدام.

وإني ملتزم بدعم الدول الأعضاء في عملها الذي تقوم به في إطار الفريق العامل غير الرسمي المنبثق عن الجمعية العامة المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، ولا بد من العمل سوياً على وجه الخصوص للانتهاء قبل اختتام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، من هذه العملية التي بدأت داخل الفريق العامل للتأكد من أن الإطار القانوني المتعلق بهذا الأمر يتناول هذه المسائل على نحو فعال باستخدام عدة وسائل منها تنفيذ الصكوك القائمة والنظر في ما إذا كان بالإمكان وضع اتفاق متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.

وستعمل منظومة الأمم المتحدة أيضاً مع الدول الأعضاء من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه، والتي تشمل اتخاذ إجراءات لضمان أن تمثل دول العلم على نحو كامل للالتزامات القائمة وأن تمارس رقابة فعالة على رعاياها، وعلى سفنها التي تمارس هذا الصيد وتمنع المخالفين من جني الفوائد الناجمة عنه، وأن تحدد الاحتياجات القائمة في مجال بناء قدرات للبلدان النامية ودعمها، ولا بد أيضاً من أن تكثف جهودنا لتخفيض قدرة أساطيل الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصد السمكية، وذلك من خلال وسائل كالتقييم المتواصل للقدرات، ولا بد لنا كذلك من أن نشجع على إلغاء الإعانات التي تساهم في الإفراط في الصيد واستهلاك الطاقة، وفي الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، من خلال وسائل كتعزيز الضوابط على الإعانات المقدمة في قطاع مصايد الأسماك.



ولهذا الغرض، سأعمل بالاشتراك مع الدول الأعضاء ووفقاً للقانون الدولي من أجل تعزيز الصكوك الدولية السارية وقرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة على نحو ما يلي:

- وضع وتنفيذ خطط للإدارة القائمة على أسس علمية بوسائل منها تخفيض أنشطة الصيد أو تعليقها بما يتناسب مع حالة الأرصد السمكية؛
- تعزيز إجراءات الصيد العرضي والمرجع، وغير ذلك من الآثار السلبية الناجمة عن النظام البيئي بما في ذلك مصايد الأسماك، وذلك من خلال عدة طرق كإزالة ممارسات الصيد المدمرة؛
- تعزيز إجراءات حماية النظم البيئية البحرية الهشة من آثار سلبية كبيرة بوسائل منها الاستعانة الفعالة بتقييمات الأثر.





© Shutterstock

٣. تعزيز المعارف المتعلقة بالمحيطات وإدارة المحيطات من خلال ما يلي:

- تشجيع البحث العلمي البحري:
- تعزيز المعارف العامة المستندة إلى العلم وبناء القدرات لإدارة المحيطات:
- تلبية الحاجة إلى مراقبة قوية للمحيطات والهياكل التحتية ذات الصلة. بما في ذلك تنمية القدرات في مجال المحيطات والمناطق الساحلية:
- بذل كل الجهود من أجل اكتساب فهم أفضل لآثار تغير المناخ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري:
- إجراء المزيد من البحوث بشأن آثار ارتفاع نسبة الحموضة في مياه المحيطات ومراقبة هذه الآثار. ودعم الجهود المبذولة لمعالجة مستويات الحموضة في مياه المحيطات والآثار السلبي الناشئ عنها في النظم البيئية البحرية الهشة. وبخاصة في الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف:
- مواصلة التصدي بحذر لمسألة تسميد المحيطات. تمشياً مع النهج التحوطي:
- تقديم الدعم للتوصل بحلول عام ٢٠١٤ إلى إجراء تقييم عالمي متكامل لحالة البيئة البحرية يشمل الجانبين الاجتماعي والاقتصادي:
- تعزيز أطر الإدارة إلى جانب آليات التنسيق العالمية والإقليمية والوطنية لضمان الإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي. وحماية سكان المناطق الساحلية:
- تشجيع الاستخدام المستدام لموارد المحيطات وحفظ هذه الموارد.

ولا بد من دعم كل ما سبق ذكره بهياكل قوية لمراقبة المحيطات العالمية واكتساب المعارف وإدارة العملية المنتظمة للجمعية العامة بنجاح. وبصرف النظر عن الدعم اللازم لهذه العملية الذي ستقدمه جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة المعنية. فإنه لا بد للدول الأعضاء من أن تزود هذه العملية من ناحيتها بالموارد المطلوبة لأداء عملها.

ولا بد من أن يتوافر في أقرب وقت ممكن ما يلي:

- (أ) توافق في الآراء واضح المعالم بشأن احتياجات المستعملين إلى شبكات للرصد المستمر للنظم الإيكولوجية للمحيطات وخدماتها والآثار الناجمة فيها جراء الأنشطة البشرية. باعتبارها جزءاً من شبكة عالمية متكاملة لمراقبة المحيطات:
- (ب) إحلال نظم قوية للرصد وتبادل المعلومات لدعم عملية صنع القرار:
- (ج) التوصل بحلول عام ٢٠١٤ إلى إجراء دورة أولى كاملة من العملية المنتظمة للأمم المتحدة ومواصلة مراقبة المحيطات. وإجراء البحوث. وتحديد الاحتياجات في مجال تنمية القدرات:
- (د) إجراء تقييم عالمي وتقييمات إقليمية للاحتياجات في مجال بناء القدرات ووضع استراتيجيات لهذا الغرض وتنفيذها:
- (هـ) استحداث شبكة عالمية لمراقبة ارتفاع نسبة الحموضة في مياه المحيطات. وإجراء عمليات لتقييم ما يترتب على ارتفاع نسبة الحموضة في مياهها من أثر على الصعيد الإقليمي في النظم البيئية المعرضة للخطر والأنشطة الاقتصادية:
- (و) قيام الأمم المتحدة بتقديم دعم للدول الأعضاء. بناء على طلبها. لاستحداث شبكات متكاملة لحفظ النظم البيئية الساحلية ووضع سياسات لحفظها وإدارتها تستند إلى العلم في الحالات التي لا توجد فيها تلك الشبكات وتعزيز تلك السياسات في الحالات التي تكون فيها موجودة.

وسيتطلب تحقيق أهداف الاتفاق الخاص بالمحيطات إيجاد الظروف المواتية التي تسمح بإدراج التدخلات والإجراءات ضمن "خطة عمل" متكاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وبالقيام عند الاقتضاء. بتوسيع نطاقها لضمان نوعية الحياة وتعزيز الفرص لفائدة مئات الملايين من الناس الذين يعتمدون على المحيطات في كسب سبل عيشهم. وسينطوي الأمر على ما يلي:

- زيادة قدرات الدول الأعضاء وتقديم مساعدة تقنية لمن يحتاج منها إلى هذه المساعدة. وأدعو. في هذا الصدد. إلى وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في شؤون المحيطات. ومن ذلك قدرة الدول على تنفيذ الاتفاقات والترتيبات

القائمة واستخدام الأدوات المتاحة، كتخطيط الحيز البحري، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتقييمات، وأعمال الرصد والمراقبة، وتحسين التصدي للآثار التراكمية المترتبة في البيئة البحرية:

- بناء وتقاسم قاعدة للمعارف العلمية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية لأغراض الإدارة المستدامة للمحيطات والموارد الساحلية، وحماية سكان المناطق الساحلية، والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية؛
- تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية تكفل سبل العيش المستدامة والتنمية الاقتصادية من خلال ممارسات الخضرنه، وزيادة الوعي المجتمعي واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الغذاء، والمشاركة الفعلية لجميع الأطراف المعنية في وضع وتنفيذ سياسات متكاملة بشأن المحيطات؛
- تحسين الحوكمة في مجال المحيطات من خلال آليات عالمية وإقليمية ووطنية معززة ومنسقة؛
- زيادة المشاركة في الاتفاقات العالمية والإقليمية وفي تنفيذها للنهوض بحماية وصون البيئة البحرية ومواردها البحرية الحية من كل مصادر توليبتها وغير ذلك من أشكال تدهورها المادي.

المضي قدما

© Galatée films

ويتضح من معارفنا العلمية المتنامية ومن وسائل الاتصالات والتكنولوجيا والموارد المتاحة لنا، إضافة إلى الطاقات الإنتاجية للمحيطات، أن بالإمكان إطعام جزء كبير من العالم، والتمتع في الوقت ذاته بمحيطات سليمة. غير أنه لا بد من توسيع نطاق هذه الجهود وتعزيزها وتأمينها بوسائل تمويل ابتكارية ومستدامة وتكنولوجيا مناسبة تدعمها أطر مؤسسية وقانونية لتسهيل الإدارة والتنمية المستدامتين على مدى العقود المقبلة، ويتطلب هذا الأمر مهلة من الوقت ووجود التزام سياسي متواصل.

وهناك فيما يتعلق بعدة مناطق من المحيطات أطر للسياسات وأخرى تنظيمية قائمة تسير إحداث تغييرات جذرية في هذا المجال. ولا بد من بلورة مخططات للحوكمة الرشيدة والامتثال للتصدي لعدم امتثال بعض السفن لمعايير البيئة والسلامة البحرية المتفق عليها دوليا وإلى نظم الحوكمة لدعم إدارة مصايد الأسماك والزراعات المائية على نحو متكامل ومستدام وبالاعتماد على النظم الإيكولوجية يشمل تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلامة البحرية وترتيبات المعايير البيئية تنفيذها كاملا وفعالا.

فتغيير طريقة استخدامنا للمحيطات يتطلب إحداث تغييرات أخرى تشمل مجالات كثيرة منها الأسواق، والحوافز المالية كإصدار الرخص ومخططات حماية المستثمرين، والحوكمة المسؤولة في الحيازات البحرية ومصائد الأسماك والأراضي الساحلية، والتي تدعم سبل العيش المستدامة، وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. غير أنه لا يزال هناك ما يقتضي بذل المزيد. فالقطاع العام والقطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان المتقدمة بحاجة إلى تحسين قدرتهما على إدارة المحيطات وتبادل المعارف، وعلى تعزيز بناء القدرات، ويمكن أيضا تعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة في التصدي للمسائل المتعلقة بالمحيطات من خلال التوعية والثقيف بها، والمواطنة البيئية وبرامج الشباب.

ولتابعة إعداد خطة عمل الاتفاق الخاص بالمحيطات، وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة، وحشد الدعم في عدة أوساط من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال، أقتراح القيام، بالتشاور مع الجهات المعنية، بإنشاء فريق استشاري لشؤون المحيطات لمدة محددة، يكون مؤلفا من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وكبار واضعي السياسات والعلماء وخبراء بارزين في شؤون المحيطات، وممثلين عن القطاع الخاص، وآخرين عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ومن ثم، سيجتمع هذا الفريق مختلف الجهات المعنية، وسيساهم في بلورة مركز اهتمام جديد يتجه بالعمل المتعلق بالمحيطات وجهة جديدة. وسيقدم الفريق أيضا المشورة بشأن استراتيجيات تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عمل الاتفاق الخاص بالمحيطات من خلال آليات كمرقق البيئة العالمية والبنك الدولي والشراكة العالمية للمحيطات، وسأعمل على تحفيز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وترتيباتها دعما للاتفاق، وسيتم، عند الاقتضاء التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمحيطات لبلورة خطة العمل على نطاق كامل المنظومة لتنفيذ الاتفاق.



نشرت في تموز/يوليه ٢٠١٢
© ٢٠١٢ الأمم المتحدة

www.un.org

